Women Journalists Without Chains

الأرض وما عليها

وسائل الإبادة الاسرائيلية في غزة عبر سياسة التفتيت الجغرافي والسكاني بعد 100 يوم من استئناف الحرب

لم تستكمل فرق الدفاع المدني والطواقم الصحية في قطاع غزة، انتشال الجثث من تحت الأنقاض حتى استأنفت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها المروعة، في آذار/مارس الماضي، معلنةً بذلك تصعيد الأعمال الميدانية التي تهدف إلى إعادة تشكيل غزة وهندستها من الناحيتين الجغرافية والديمغرافية.

قبل أكتوبر 2023، كان يعيش أكثر من 2.3 مليون إنسان في قطاع غزة التي تبلغ مساحتها الإجمالية قرابة 365 كيلومترًا مربعًا، ونظراً لهذه الكثافة، كان عدد السكان في بعض التجمعات يصل إلى نحو 50 ألف نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، قبل أن تطبق سلطات الاحتلال سياسة تقليص المساحة باستمرار، وتحشر مئات الآلاف في مناطق محصورة للغاية، تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية للحياة.

تسببت الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة، بواحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ألقت آليات الاحتلال على هذه المساحة الجغرافية الصغيرة، أكثر من 100 ألف طن من المتفجرات خلّفت أكثر من 50 مليون طن من الركام، ودمرت ما يقارب من 92٪ من المنازل في غزة[1]، وشلت القطاعات الخدمية بالكامل مثل الصحة والتعليم وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، **والأقسى من ذلك، أن قوات الاحتلال قتلت حتى الآن - أكثر من 55 ألف إنسان، بلا رحمة.**

ومع استئناف الأعمال العدائية في مارس الماضي، تقلّصت جغرافيا غزة، وبات 82 بالمئة من إجمالي مساحة القطاع، تحت السيطرة الفعلية لقوات الاحتلال أو تحت أوامر النزوح أو حيث تتداخل هذه الأوامر، بحسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا, في السابع من يونيو/ حزيران الجاري.

وهذا الوضع الكارثي، يجعل معدل الكثافة السكانية في غزة يتجاوز معدلات مدنًا كبرى عالمية، مع فارق جوهري يتمثل في أن غزة منطقة محاصرة ومحتلة، بلا مطار أو ميناء، وتُعاني من دمار واسع في البنية التحتية والوحدات السكنية، وتتقلص مساحتها باستمرار، في إجراءات مريعة تجعل الأرض ومن عليها في خطر وجودي.

يتتبع هذا التقرير، الذي تصدره منظمة «صحفيات بلا قيود»، الإجراءات العسكرية التي تنفذها قوات الاحتلال لتفتيت أرض غزة والتنكيل بمن عليها، ضمن استراتيجية ممنهجة تهدف إلى فرض واقع جديد يُعقّد عودة المدنيين إلى ديارهم، ويساهم في تحقيق الهدف من الإبادة الجماعية.

وقد تصاعدت هذه السياسية الخطيرة، عقب زيارة رئيس حكومة الاحتلال المطلوب للمحكمة

[1] الأمم المتحدة، 22نيسان/إبريل 2025

الجنائية الدولية، بنيامين نتنياهو، للبيت الأبيض في 2 فبراير الماضي، ولقائه بالرئيس الأمريكي الذي اقترح تهجير سكان غزة لأنها لم تعد صالحة للسكن، وإثر ذلك أكد المسؤولون الإسرائيليون عن بدء وضع الخطط لتنفيذ مقترح ترمب والعودة إلى مسار الحرب بصورة أشد قسوة.

وخلص التقرير إلى أن إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ مارس الماضي، ليست مجرد عمليات عسكرية مؤقتة، بل نمط من الاحتلال الزاحف الذي يهدف إلى تغيير الحقائق الديموغرافية والجغرافية على الأرض، في سلسلة من الانتهاكات الخطيرة التي تعد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ومن أركان الإبادة الجماعية.

وتدين منظمة صحفيات بلا قيود، استمرار الإجراءات التصعيدية التي تهدد الوجود الفلسطيني في غزة، من خلال تدمير ما تبقى من مقومات الحياة، وتهجير مئات الآلاف، في واحدة من أكبر عمليات التطهير العرقي في التاريخ المعاصر.

واستند التقرير على المعلومات والبيانات والأدلة التي وثقت جانباً من المأساة الفظيعة التي تعيشها غزة، منها التقارير الداخلية للمنظمة، وتقارير المنظمات الأممية، إضافة إلى التقارير الإعلامية التي بثتها وسائل الإعلام المحلية والمؤسسات الرسمية الفلسطينية والتحقق منها، وعشرات المواد الصحفية التي بثتها وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأجنبية، إضافة إلى المعلومات المستقاة من الإعلام العبري الرسمي والمنظمات العبرية، وكذلك التصريحات التي بثها المسؤولين في سلطات الاحتلال على حساباتهم الموثقة، وغيرها.

وبناءً على المنهج الوصفي التحليلي، يكشف التقرير عن الآلية التي يفرضها الاحتلال لتفتيت غزة منذ مارس الماضي، ضمن استراتيجية السيطرة على الأرض، وتحويل السكان إلى بيادق للتحكم بحركتهم وحياتهم التي حولتها آليات الاحتلال إلى جحيم فعلي ومأساة متنقلة، إضافة إلى سياسة التجويع التي تُكمِل مشهد الإبادة الجماعية بصمتٍ مطبق.

ويقسم الاحتلال، أرض غزة إلى مناطق ثلاث كلها تعد ساحة مفتوحة لهجماته الفظيعة، وهذه المناطق التي يتناولها التقرير، هي:

1ـ المناطق الإنسانية غير الآمنة

2 ـ المناطق القتالية

3 ـ المناطق العازلة

ويستعرض التقرير أبرز الإجراءات والتداعيات والنماذج التي تضمنتها كل منطقة من هذه المناطق والترابط بينها ضمن الاستراتيجية التي تهدف لتفريغ غزة من السكان واحتلالها احتلالاً دائماً، إذ تستخدم السلطات الإسرائيلية ممثلة بقواتها هذا التصنيف لتهجير السكان ونقلهم إلى ما يسمى

بـ «المناطق الإنسانية»، بذريعة أن المناطق المخلاة «مناطق قتالية» تتعرض لتدمير شبه شامل لما تبقى من الوحدات السكنية والمرافق الخدمية بمزاعم تطهيرها من المسلحين والقضاء على البنية التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية، وعندما تنتشر قوات الاحتلال، برياً، في المنطقة تلك ـ يتم إعلانها كـ «منطقة عازلة» تتوسع تدريجياً، ويُحظر على الفلسطينيين العودة إليها، أو حتى الاقتراب منها.

ويوثق التقرير، نماذج من تصريحات قادة الاحتلال التي تؤكد القصد في ارتكاب هذه الجرائم الصارخة التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، وقرارات محكمة العدل الدولية واتفاقية منع الإبادة الجماعية، وهي انتهاكات خطيرة تدينها منظمة صحفيات بلا قيود، وتحذر من عاقبة استمرارها.

وتدعو منظمة صحفيات بلا قيود، المجتمع الدولي، باتخاذ الإجراءات الصارمة التي تتصدى لسياسة الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة على أرض غزة بما في ذلك قطع جميع العلاقات بمختلف أشكالها ومستوياتها، وإيقاف كافة أشكال الدعم بما في ذلك اللوجيستي والعسكري، ذلك أن سلطات الاحتلال تستخدم كل ما تتلقى من دعم بما في ذلك الذخائر الهجومية ذات التدمير الواسع والمحظورة، والدعم التقني أيضاً، لاستهداف الأرض وما عليها.

أولاً: المناطق الإنسانية

ظهرت السياسة الإسرائيلية لتفتيت غزة جغرافياً، منذ اللحظة الأولى للحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، إذ جرى التعامل مع غزة كلها كأرض مفتوحة أمام آلات القصف بأنواع الذخائر ومنها المحظورة، مع تمييز طفيف لبعض المناطق مثل مواصي خانيونس، التي صنفتها قوات الاحتلال كمنطقة إنسانية، والتي تشير ـ وفقاً لتحليل مضمون أوامر الإخلاء الموجهة للمدنيين في غزة ـ بأنها آمنة.

وبتحليل خطوات التقسيم الجغرافي التي اتخذتها سلطات الاحتلال بمزاعم إنسانية، يتضح أنها لم تكن سوى إحدى وسائل الاستراتيجية الواسعة التي تهدف إلى الاستيلاء على الأرض والتنكيل بمن عليها، كما تبين هذه الاجراءات:

1- المربعات الجغرافية

مطلع ديسمبر 2023، قسم جيش الاحتلال قطاع غزة إلى أكثر 2300 مربعًا صغيرًا "بلوكات" وأبلغ المدنيين بالاحتفاظ بالأرقام التي تمثل الاحياء السكينة، وفي بيان رسمي قال جيش الاحتلال بأن هذه الأرقام «من أجل السماح لسكان غزة بالتوجه وفهم التعليمات والانتقال من أماكن معيّنة في حال طلب منهم القيام بذلك حفاظًا على سلامتهم[2]»، وأكد الناطق باسم جيش الاحتلال، للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي: «أن الهدف من ذلك هو منع حصول إجلاء لمساحات بعيدة، وأن يكون النزوح من حي إلى آخر ولفترات مؤقتة[3]».

منذ اليوم التالي لنشر الخريطة، وحتى يونيو 2025، كشفت سياسة جيش الاحتلال أن هذا التقسيم، يتجاوز الاجراءات العسكرية المؤقتة ولا علاقة له بالحرص على سلامة المدنيين، وكانت هذه الخطوة بداية التحول إلى مرحلة أشد فتكاً بالمدنيين، عبر التحكم بحياة وحركة أكثر من مليوني إنسان من خلال أوامر التهجير القسري من مربعاتهم السكنية، وقصفهم في المربعات التي يؤمرون بالتوجه إليها باعتبارهم مجرد أرقام متنقلة. ويكشف الأمر الأول في 2 ديسمبر 2023، الصيغة التي ستستمر قوات الاحتلال بإملائها على السكان حتى تاريخ إصدار التقرير، يونيو 2025، على هذا النحو: «.. سكان القرارة المقيمين في البلوكات الآتية: 39، 224، 2250، 2260، 2270، 2280، 2351، 132، 136، 137، 138، 139: حفاظاً على سلامتكم، إننا ندعوكم لإخلاء منازلكم فوراً والتوجه إلى مراكز الإيواء المعروفة في رفح وإلى المنطقة الإنسانية في حي المواصي»[4].

[2] بيان لجيش الاحتلال، 1 ديسمبر 2023

[3] تصريح لموقع قناة الحرة الأمريكية 1 ديسمبر 2023، تاريخ الإطلاع: 15 إبريل 2025

[4] أدرعي، الحساب الرسمي على منصة إكس، 2 ديسمبر 2023

2ـ تقليص المنطقة الإنسانية غير الآمنة

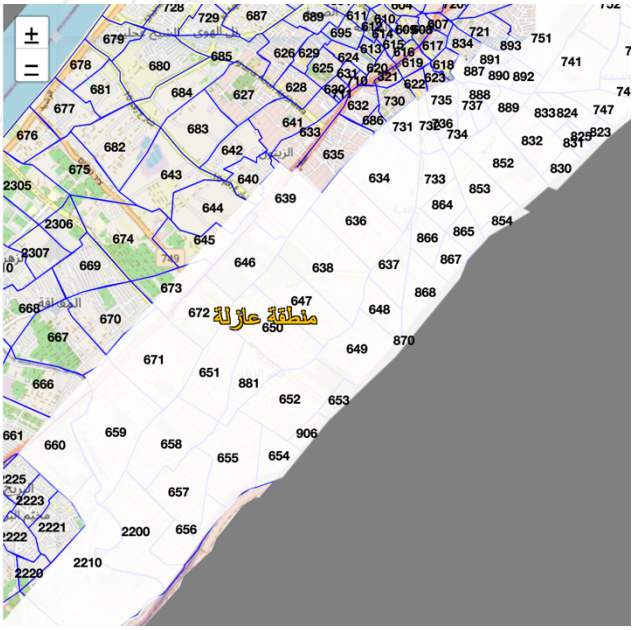

مع بدء شن الهجمات الغاشمة التي تستهدف الأرض ومن عليها دون تفريق، اضطر مئات الآلاف من المدنيين في شمال غزة، إلى النزوح نحو المناطق الجنوبية التي صنفتها قوات الاحتلال كمنطقة إنسانية، والتي كانت تشكل نحو 63٪ من إجمالي مساحة غزة. لكن هذه المساحة بدأت بالتقلص التدريجي حتى وصلت إلى نحو 10٪ من مساحة غزة الإجمالية قبل دخول اتفاق إطلاق النار حيز التنفيذ في يناير 2025.

وفي إجراءات متناقضة أصدرت قوات الاحتلال أوامر إخلاء لأحياء كانت ضمن ما عرف بـ"المنطقة الإنسانية"، وتوجيه السكان إلى منطقة مدمرة كانت ضمن المناطق القتالية، في مايو 2024 تقلصت المنطقة الإنسانية إلى 79 كيلومتراً مربعاً، ثم إلى 60 كيلومتراً مربعاً في منتصف يونيو/حزيران من العام نفسه، وبعد ذلك إلى 48 كيلومتراً مربعاً، وفي أغسطس/آب 2024، وصلت إلى نحو 35 كيلومتراً مربعاً فقط.

ورغم وصف هذه المناطق بالإنسانية وتقليصها، لكنها لم تكن آمنة على الإطلاق، حيث لاحقت قذائف آليات جيش الاحتلال الإسرائيلي، المشردين إلى مراكز إيواء النازحين. ودفنت المتفجرات ـ ذات التدمير الواسع والتي لا تتناسب مع مساحة المكان ولا طبيعته ـ النازحين مع خيامهم في الرمل، أو أحرقتهم في مراكز الإيواء، في عشرات المجازر أُرتكبت في المنطقة التي زعمت السلطات الإسرائيلية أنها إنسانية.

اتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ في 19 يناير 2025، نص على عودة المدنيين إلى مساكنهم وانسحاب قوات الاحتلال إلى خرائط ما قبل 7 أكتوبر 2023، لكن وعقب استئناف الحرب في 18 مارس الماضي، عادت سلطات الاحتلال إلى سياستها المنهجية بصورة أشد ضراوة، وبلغ عدد مراكز الإيواء ومن بينها المدارس التابعة للأونروا وساحات المستشفيات، التي قصفتها آليات الاحتلال حتى مايو 2025 أكثر من 241 مركزا.

ومن الحالات التوضيحية على استهداف النازحين الذين شردتهم قوات الاحتلال من مساكنهم،

منذ استئناف الحرب، هذه العينة من الانتهاكات لشهر مايو:

قصفت قوات الاحتلال، مدرسة فاطمة بنت أسد الإعدادية الحكومية، في جباليا، ما أدى إلى مقتل 15 مدنياً، بينهم 8 أطفال وامرأتان، 12 مايو.

قصفت طائرات قوات الاحتلال الإسرائيلي، خيام النازحين، في حي المواصي غرب مدينة رفح، ما أدى إلى مقتل عبير زياد كساب وأطفالها الستة، أحدهم لم يتجاوز عمره 8 أشهر.

قصفت قوات الاحتلال بدون سابق إنذار، مدرسة فهمي الجرجاوي التي تؤوي آلاف النازحين، شرق مدينة غزة، ما أدى إلى مقتل 31 مدنياً، تمزقت جثامينهم، وتطايرت مع المبنى عشرات الأمتار، 28 مايو.

3ـ مناطق توزيع المساعدات

في محاولة لامتصاص الغضب المتصاعد إزاء سياسة التجويع الممنهجة ضد المدنيين في غزة، أعلن نتنياهو في بيان مصور يوم 22 مايو الماضي، عن قرب اكتمال إنشاء مناطق مخصصة لتوزيع المساعدات الإنسانية. اتضح لاحقاً أن قوات الاحتلال أنشأت المناطق قرب مواقع تمركزها داخل غزة، ضمن استراتيجية خطيرة لإدارة التجويع عبر المنظومة العسكرية وتحويل تلك المناطق إلى ساحات لتصفية المجوعين.

في 27 مايو الماضي فعلت سلطات الاحتلال تلك المناطق التي حددها لاحتشاد طالبي المساعدات التي ستوزعها ـ صورياً ـ شركة أمريكية ناشئة يشرف عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل أراضي غزة الفلسطينية، بناء على الآلية التي رفضتها الأمم المتحدة

ومنظمات حقوق الإنسان.

استخدمت قوات الاحتلال المناطق المحددة لمواصلة الانتهاكات بشكل خطير مغلف بطابع إنساني. إذ أن المشهد في مناطق التوزيع الإنسانية، جمعت بين القتل البطيء والقتل المباشر، وفق مؤشرين:

الأول: إدارة التجويع بخلق الفوضى:

الآلية التي أعلنتها قوات الاحتلال، تجبر حشود المجوعين على جمع الصناديق التي تحتوي على المواد الغذائية ومستلزمات النظافة الأساسية، من أربعة مواقع/مناطق توزيع متباعدة في جنوب ووسط غزة، أكثر من عشرة كيلو. ولأن مئات الآلاف جوعى بسبب منع دخول المساعدات تماماً منذ 2 مارس، يحتشد عشرات الآلاف من طالبي المساعدات، لكن سلطات الاحتلال ممثلة بالشركة الامريكية الناشئة، توزع نسبة ضئيلة من المساعدات التي لا تغطى الحد الأدنى من احتياجات السكان، وبالتالي تخلق صراعات حول المساعدات بين حشود المجوعين، هذا النهج يأتي ضمن استراتيجية استخدام الجوع كسلاح بأسلوب يتجاوز "الموت جوعاً" إلى "التناحر بين المجوعين" لضرب النسيج المجتمعي في غزة. وتأكيداً على إذكاء الصراع بين الجوعى، تقتل قوات الاحتلال "حراس المساعدات" وتدعم اللصوص الذين ينهبونها من أفواه الحشود.

الثاني: تحويل مناطق المساعدات إلى ساحات لقتل المدنيين

منذ إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي البدء بتوزيع المساعدات الإنسانية وفق آلياتها التي تعتمد أساساً على مناطق توزيع محددة، تستخدم هذه المناطق إلى مصائد للقتل الجماعي وتصفية المجوعين ليكتمل المشهد المأساوي الذي يجمع بين القتل البطيء والقتل المباشر. وخلال 22 يوماً، بين 27 مايو و19 يونيو وصل عدد الضحايا الذي استهدفتهم قوات الاحتلال في مناطق توزيع المساعدات أكثر من 3500 ممن كانوا في انتظار المساعدات، منهم 434 قتيلاً وأكثر من 3100 مصاباً.

وبناء على الأرقام غير النهائية لوزارة الصحة في غزة، فقد وصل عدد الذين استقبلتهم مستشفيات غزة خلال العشرة الأيام الأخيرة إلى 784 قتيلاً، من بينهم 332 من شهداء لقمة العيش حسب الصفة التي تطلقها عليهم وزارة الصحة:

التاريخ	إجمالي الذين قتلتهم قوات الاحتلال ووصلت جثامينهم إلى المستشفيات	القتلى في مناطق توزيع المساعدات
10 يونيو	54	36
11 يونيو	123	57
12 يونيو	103	21
13 يونيو	90 في اليومين بحسب بيان وزارة الصحة	29
14 يونيو		26
15 يونيو	65	38
16 يونيو	68	59
17 يونيو	61	29 حسب التقارير الأعلامية + 15 انتشلهم الدفاع المدني
18 يونيو	144	
19 يونيو	76	22

ثانياً: المناطق القتالية

بعد شن هجمات مدمرة تنسف أحياء سكنية بأكملها وتتسبب بمقتل أكبر عدد من المدنيين؛ تصنف قوات الكثير من المناطق تحت مسمى «المناطق القتالية»، وبناءً على هذا التصنيف، يتم إخلاء تلك المنطقة من سكانها، لتشهد تصعيداً أفظع، بمزاعم القضاء على البنية التحتية للمقاومة وتطهير المنطقة من المسلحين الذين يشكلون خطراً على قوات الاحتلال حسب تفسير الإسرائيليين، الذين يستخدمون هذا المبرر غطاءً لتعزيز سياسة السيطرة على الأرض بتدمير كل مقومات الحياة. ومن أبرز تبعات هذا التقسيم على الأرض والسكان ما يلي:

1- أوامر التهجير القسري

تشكل أوامر الإخلاء القسري، الخطوة العملية لانتشار جنود الاحتلال، برياً، في المناطق التي غادرها السكان الأصليين مجبرين بعد تصنيف المساحات الفلسطينية بـ "المناطق القتالية". وخلال الحرب، أجبرت قوات الاحتلال، أكثر من 90٪ من سكان غزة على النزوح، بعضهم نزح أكثر من عشر مرات في فترة وجيزة بحسب المنظمات الأممية.

منذ أكتوبر 2023، شملت أوامر الإخلاء القسري أكثر من 85٪ من مساحة قطاع غزة، ومنذ 18 مارس الماضي، كثّفت قوات الاحتلال من هذا الأوامر.

ومن عشرات أوامر الإخلاء القسري، وثق التقرير ما لا يقل عن 30 إنذارًا حتى نهاية أبريل 2025، أدت إلى نزوح مئات الآلاف من السكان من منازلهم المدمرة أصلاً، وسط مشاهد كارثية تزداد سوءًا.

وتركزت أوامر الإخلاء في ثلاث جهات "الشرقية، الشمالية، الجنوبية" حيث وجهت قوات الاحتلال المدنيين، بالتوجه إلى مناطق غير آمنة غرب مدينة غزة التي يتم تقليصها تدريجياً مع استمرار تكدس النازحين.

ومن الحالات التوضيحية، أوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الاحتلال في 31 مارس، وشملت كامل محافظة رفح التي يقطنها مئات آلاف الفلسطينيين جنوب غزة. وكذا إصدار أوامر جديدة لإخلاء مناطق واسعة شرق مدينة غزة، شملت أحياء ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل: الشجاعية، الزيتون، النور، والتفاح، بتاريخ 11 أبريل.

2ـ تدمير المنازل

بـذرائع وجـود تهديـدات لجنـود الاحـتلال الـذين ينتشـرون بريـاً فـي المسـاحات التـي يصـنفها بـ "المناطق القتالية/ منـاطق العمليـات العسـكرية"، تواصـل قـوات الاحـتلال تـدمير مـا تبقـى مـن المباني السكنية المتضررة أصلاً.

وتكشف الوقائع الميدانية بأن سياسة التدمير ليست إلا غطـاءً لاقـتلاع الوجـود الفلسـطيني مـن خلال فرض تدابير معيشية تسـاهم فـي إهـلاك المـدنيين وذلـك بجعـل العـودة إلـى منـاطقهم وإعادة إعمارها، أمراً معقـداً نتيجـة الـدمار الهائـل الـذي يجعـل مـن تلـك المنـاطق غيـر صـالحة للعيش.

تشير تقديرات المنظمات الأممية، بأن الحرب على غزة أدت إلـى تضـرر أو تـدمير حـوالي 92٪ مـن المنازل حتى مايو الماضي، وحالياً، يتجاوز أعداد السكان الذين صاروا بـلا مـأوى أو يحتـاجون إليـه أكثر من 1.8 مليون شخص.

تستخدم قوات الاحتلال، أسلحة ذات دمار واسع، بما في ذلك ذخائر شـديدة الانفجـار وروبوتـات ناسفة، لتدمير المنازل في المناطق التي تصنفها بالقتالية، دون ضرورة عسـكرية، وفـي جلسـة مغلقة للجنـة الشـؤون الخارجيـة والـدفاع فـي الكنيسـت، فـي 13 مـايو الماضـي، أقـر نتنيـاهو بسياسية التدمير العمد، وقال: "نواصـل تـدمير المنـازل يومـياً، وفـي النهايـة لـن يكـون لـديهم مكان يعودون إليه... النتيجة الوحيدة ستكون الهجـرة، والتحـدي هـو إيجـاد دول تسـتقبلهم". وانعكاساً لهذه الاستراتيجية، مُحيت مناطق كاملة مثل رفح وجباليا وبيت لاهيـا، وبيـت حـانون،

وعبسان، وبنى سهيلا، وحولها الاحتلال إلى أكوام مكدسة من الأنقاض المتراكمة، وبات غالبية سكانها بلا مأوى.

3ـ إبادة البنية التحتية

تهدف سياسة الدمار الواسع والممنهج للبنية التحتية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى تقويض مقومات الحياة الأساسية في قطاع غزة، بعمليات محو للمنشآت الخدمية ضمن استراتيجية «إبادة المدن».

وأبرز النماذج التوضيحية لهذه الأعمال التي طبقتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي مطلع إبريل الفائت، إبادة مدينة رفح ـ وهي إحدى محافظات قطاع غزة الخمس ـ التي كان يقطنها 275 ألف نسمة قبل الحرب، وشهدت اكتظاظاً سكانياً مطلع الحرب، أما حالياً، فصارت تحت السيطرة المباشرة لقوات الاحتلال وغطت أوامر الإخلاء المدينة كاملة بعد تطويقها من محورين، وأظهرت صور الأقمار الصناعية، أن المدينة مُحيت بالكامل.

وتشير التقديرات إلى أن نحو 90٪ من البنية التحتية في قطاع غزة قد دُمّرت أو تضررت بشكل كبير، حيث طالت الهجمات كل القطاعات: شبكات المياه والصرف الصحي، الطرق والشوارع، المزارع، الكهرباء، التعليم، والصحة... وغيرها.

وعلى سبيل التوضيح، تعرضت أكثر من 95٪ من المدارس في قطاع غزة لأضرار متفاوتة، وتحتاج أكثر من 88٪ من المباني المدرسية إلى إعادة بناء بالكامل، من بينها مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والمدارس الحكومية والأهلية التي استقبلت النازحين. وفي القطاع الزراعي، ووفقًا لأحدث تقييم جغرافي أجرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في مايو الماضي، لم تعد سوى قرابة 4.6٪ من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة صالحة للزراعة، إذ تضرر أكثر من 80٪ من إجمالي الأراضي الزراعية بسبب الحرب، بينما أصبحت 77.8٪ منها غير متاحة للمزارعين بسبب تصنيفها من قبل قوات الاحتلال كمناطق

قتال أو ضمّها لما يسمى بالمناطق العازلة.

أما المنظومة الصحية، فتعد هدفًا مباشرًا لهجمات الاحتلال من اللحظة الأولى للحرب، وخلال هذه الفترة تم استهداف أكثر من 94٪ من المستشفيات بهجمات مباشرة، وخرجت أكثر من 80٪ من المرافق الصحية عن الخدمة. كما دمّرت قوات الاحتلال 180 مركبة إسعاف، وقتلت نحو 1581 من العاملين الصحيين، بينهم أطباء في تخصصات نادرة. ومنذ مارس 2025، شنت الآليات الاسرائيلية، عشرات الهجمات الإضافية على ما تبقى من القطاع الصحي المتدهور، من بينها هجمات استهدفت المستشفى الأهلي، ومجمع ناصر الطبي، والمستشفى الأوروبي، وغيرها، بهجمات أخرجتها عن الخدمة. علاوة على نسف مركز نورة الكعبي لغسيل الكلى، وهو المركز الوحيد في شمال غزة.

ثالثاً: المناطق "العازلة"

تكتمل السياسية الإسرائيلية بتفتيت غزة جغرافياً، بجريمة الاحتلال الزاحف التي تتوضح تماماً من خلال تصنيف المساحات الجغرافية في القطاع إلى «مناطق عازلة» والتي يمكن تعريفها بأنها: «مساحات جغرافية داخل قطاع غزة تُفرغ من سكانها الأصليين بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، ثم يتم تحويلها إلى مناطق محظورة يمُنع المدنيون من العودة إليها». وتُستخدم هذه المناطق لعزل السكان الفلسطينيين عن قوات الاحتلال التي تتخذ مواقع لها داخل أراضي

غزة، ضمن سياسة التفتيت الجغرافي والتحكم التدريجي في الأرض. حيث تتحول هذه المناطق إلى معازل مغلقة لتنفيذ سياسات الفصل العنصري، وتهيأ لتصبح مستعمرات عسكرية أو مناطق استيطان، مما يعمق وجود الاحتلال ويقوض الوجود الفلسطيني بتعقيد إمكانية للتواصل أو التماسك بين السكان الأصليين.

وتمر المناطق العازلة بمرحلتين:

المرحلة الأولى:

إنشاء المحاور العسكرية، حيث يعمد جيش الاحتلال إلى شق محاور عسكرية داخل غزة، تحمل أسماء مستوطنات كانت قائمة قبل انسحاب 2005، ويُعاد إحياؤها في سياق إحلال واقع عسكري جديد. وبعد هدم شامل لعشرات الكيلومترات لإنشاء المحاور، يتم استخدامها كممرات إمداد واستطلاع، وتُقام على امتدادها نقاط مراقبة ومواقع عسكرية ثابتة.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة التوسع التدريجي عبر السيطرة على المناطق المجاورة وضمها لما يسمى "المنطقة الأمنية". وقد تجلى ذلك بوضوح في أواخر مارس/آذار، عندما طلبت قوات الاحتلال إخلاء مدينة رفح بالكامل، استعدادا لضمها إلى المنطقة العازلة الممتدة بين محوري "صلاح الدين" و"موراج".

وهناك خمسة محاور رئيسية أنشأها الاحتلال داخل غزة، إضافة إلى الشريط العازل بين غزة والأراضي المحتلة المتاخمة لها، وتلك المحاور هي:

1- محور صلاح الدين «فيلادلفيا»:

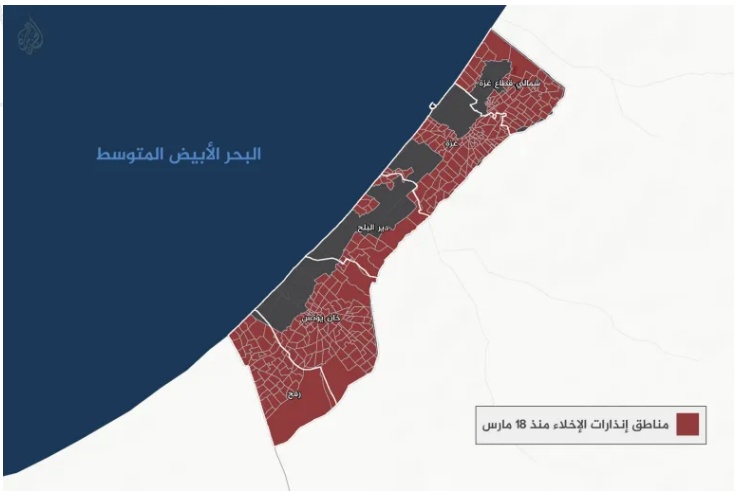

محور صلاح الدين (فيلادلفيا)، وهو شريط حدودي بطول 14 كم على الحدود المصرية-الفلسطينية، يمتد من البحر المتوسط حتى معبر كرم سالم، وعليه يقع المنفذ الرئيسي لأبناء غزة، المعروف بمعبر رفح. بعد أحداث أكتوبر

2023، استهدفت إسرائيل المحور لإحكام الحصار، حيث قصفت المنطقة واحتلت أجزاء منها بحجة تدمير الأنفاق، حينها كشف الإعلام العبري بأن نية نتيناهو السيطرة على محور فيلادلفيا والبقاء فيها للتحكم بالمعبر الرئيسي الذي يربط غزة بالعالم الخارجي، وفرض القيود على المساعدات الإنسانية ومنعها. وبالفعل زار نتنياهو المعبر وأكد البقاء في محور صلاح الدين، وفي المقابل عززت مصر وجودها العسكري، لمنع أي اختراقات حدودية، ما يهدد بتصعيد عسكري محتمل، وقد تسببت هذه التطورات بكارثة إنسانية غير مسبوقة.

2ـ محور نتساريم

هو شريط أرضي بطول 8 كيلومترات، أنشأته قوات الاحتلال الإسرائيلي، لفصل 14 كيلومترًا من شمال قطاع غزة عن المنطقة الممتدة على 27 كيلومترًا في وسط القطاع وجنوبه. في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أنهت قوات الفرقة 36 توغلها في المنطقة التي تتقاطع مع الطرق الرئيسية الواصلة بين شمال غزة وجنوبها، ودمرت البنية التحتية تدميراً شاملاً، وخربت أكثر من 10 كيلو متراً مربعاً من مساحة غزة، لغرض إنشاء المحور، وهدمت منشآت حيوية مثل مستشفى الصداقة التركي وجامعة الأزهر وقرية جحر الديك، وقصر العدالة، ومتنزهات شرم الترفيهية، وأراضي زراعية تم تسويتها بالأرض، مما يجعل المنطقة غير صالحة للحياة. تحول محور نتساريم إلى قاعدة عسكرية كاملة، حيث تمنع قوات الاحتلال تنقل الساكنين من وإلى شمال غزة إلا تحت إشراف عسكري، وتوسعت المنطقة لتصبح جيبًا عسكريًا يصل إلى 56 كم^2، ما سهّل الحركة العسكرية لقوات الاحتلال ونقل المعدات، وعطّل وصول المساعدات الإنسانية، وعزز السيطرة على الحياة اليومية للمدنيين.

3ـ محور جباليا «مفلاسيم»

في تشرين الأول/أكتوبر 2024، شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال قطاع غزة، صاحبها تصعيد في أعمال القتل والتدمير الممنهج. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، بدأت الفرقة 162 العسكرية بشقّ محور عسكري بري يفصل بين محافظة شمال غزة ومدينة غزة.

يمتد هذا المحور -المعروف باسم "مفلاسيم"- من معبر المنطار شرق بلدة جباليا، مروراً بتقاطع شارع صلاح الدين، وصولاً إلى شاطئ بيت لاهيا على ساحل البحر المتوسط غرباً، أما أهدافه الاستراتيجية، إضافة لتعميق الأزمة الإنسانية، فتتمثل بعزل شمال القطاع والتمهيد لاحتلال دائم، من خلال عمليات التهجير القسري للسكان، والتدمير المنهجي للبنى التحتية

والوحدات السكنية بصورة تجعل إعادة الإعمار مهمة مستحيلة، وبالتالي تعقيد عودة المدنيين إلى المنطقة.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن نزوح قسري لأكثر من نصف سكان شمال غزة، بينما يعاني من تبقى منهم أوضاعاً إنسانية بالغة السوء تحت وطأة الحصار والقصف المتواصل.

4. محور كيسوفيم

أظهرت الأقمار الصناعية استحداث قوات الاحتلال لمحور كيسوفيم، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي 2024، ويمتد من موقع كيسوفيم العسكري شرقا حتى مواصي خانيونس غربا، ويفصل مدينة رفح وخان يونس عن المحافظة الوسطى. وتتجمع آليات الاحتلال في طرف كيسوفيم، ما يتح لها التقدم نحو مناطق الوسط والجنوب، وإبقاء مناطق شاسعة تحت السيطرة النارية لقوات الاحتلال.

5. محور «موراج»

مطلع إبريل الماضي، أعلن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين، عن بدء السيطرة على محور موراج، الذي وصفه بـ"فيلادلفيا الثاني"، بهدف فصل خان يونس عن رفح. يمتد المحور لـ12كم من البحر غرباً حتى شارع صلاح الدين شرقًا، ويُعتبر جزءاً من خطة لتوسيع السيطرة الإسرائيلية على غزة، حيث يقتطع 20٪ من مساحة القطاع (74 كم^2). بدا أن الهدف من إنشاء المحور عزل رفح، التي تضم معبرَي كرم أبو سالم ورفح الحيويين ومنع حركة المدنيين والبضائع بين شمال غزة وجنوبها لإحكام السيطرة طويلة الأمد على غزة، ومضاعفة الأزمة الإنسانية، والمساهمة في تهجير السكان. مع بدء اقتحام رفح بقيادة الفرقة 36، كشفت سلطات الاحتلال عن أهداف المحور سريعاً، على لسان وزير الدفاع، فبعد يومين من بيان لجيش الاحتلال أعلن الانتهاء من إنشاء محور موراج وتطويق رفح، أكد كاتس بأن قوات الاحتلال تعمل على "دمج المناطق المستولى عليها" بين محور موراج ومحور صلاح الدين والتي تمثل كامل محافظة رفح، وضمها إلى ما يسمى بالمنطقة الأمنية، ما يكشف عن أبعاد احتلالية خطيرة، من بينها إنشاء قناة بن غوريون البحرية على المدى الطويل.

رابعاً: تصريحات المسؤولين الاسرائيليين

يعلن المسؤولون الإسرائيليون، صراحة، عن العمل لإفراغ غزة من سكانها الأصليين، كهدف استراتيجي يحقق ما تحققه أعمال الإبادة الجماعية. وتتزامن تصريحات المسؤولين

الإسرائيليين، مع انتهاكات مروعة وممنهجة تستهدف الأرض ومن عليها، من بينها فرض ظروف معيشية يُقصد بها التدمير الكلي أو الجزئي لإهلاك المدنيين أو إجبارهم على التشرد والتهجير القسري، والاستيلاء على الأرض.

وقد تصاعدت هذه التصريحات والممارسات، بعد الزيارة الأولى لنتنياهو إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد تنصيب دونالد ترمب رئيساً لأمريكا، ومن تصريحات القادة الإسرائيليين وأنشطتهم التي تؤكد قصد التطهير العرقي والسيطرة على الأرض وأنشطتهم منذ مارس الماضي، ما يلي:

1ـ مقترح ترمب كأداة لترهيب المدنيين

رددت قيادات الاحتلال الإسرائيلي تصريحاتٍ تُظهر عزمها على تهجير سكان قطاع غزة مستندةً إلى المقترح الذي طرحه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بعد زيارة نتنياهو لواشنطن في الثاني من فبراير الماضي. إذ وصف ترامب قطاع غزة بأنه "ورشة هدم" غير صالحة للسكن، مقترحًا تهجير السكان إلى دول أخرى، بدلًا من محاسبة المسؤولين عن هذا الدمار أو تقديمهم للعدالة.

وتكشف تصريحات القادة الإسرائيليين المتكررة، عن توظيف مقترح ترمب لاستئناف جريمة التطهير العرقي بخطة أكثر تطورا تحمل في طياتها الاستقواء بالرئيس الأمريكي، مادياً ومعنوياً، لتنفيذ سياسة فظيعة على أكثر من مليوني إنسان. ومن النماذج التوضيحية على ذلك، ما يلي:

في 20 فبراير، ألقت طائرات الاحتلال منشورات على أهل غزة كنداء أخير قبل: «البدء بتنفيذ خطة ترمب الإجبارية والتي ستفرض عليكم التهجير القسري شئتم أم أبيتم» كما يقول المنشور الذي أشار في أسلوب نفسي مقيت يهدف إلى الاضرار المعنوي بالسكان: «خريطة العالم لن تتغير أن اختفي كل أهل غزة من الوجود....».

في 2 مارس، أعلن نتنياهو، عن وقف إدخال المساعدات الإنسانية والبضائع إلى قطاع غزة ومنع وصولها إلى المدنيين. وبارك المسؤول البارز في حلف نتنياهو الحكومي، إيتمار بن غفير، القرار ونشر على منصة إكس ما يلي «أخيرًا تم اتخاذ القرار- أن تأتي متأخرة أحسن من أن لا تأتي.. يجب اتباع هذه السياسة حتى استعادة آخر المختطفين. حان وقت فتح أبواب جهنم، من أجل إيقاف الكهرباء والماء، وعودة الحرب، وبالأساس- عدم الاكتفاء فقط بنصف المختطفين، إنما العودة إلى تحذير الرئيس (ترمب)».

وفي 21 مارس، صرح وزير الدفاع، يسرائيل كاتس، بأنه أصدر أوامره للجيش بالسيطرة على مناطق جديدة في غزة وإخلاء سكانها نحو الجنوب، وصرح بأن التصعيد سيتزايد، وصولاً إلى «تنفيذ خطة ترامب».

في 23 مارس، أعلن وزير المالية المتطرف في حكومة نتنياهو، بتسلئيل سموتريتش، أن المجلس الوزاري المصغر «الكابينت» وافق على اقتراح وزير الدفاع كاتس بإنشاء "مديرية التهجير الطوعي" لتهجير الفلسطينيين، "وفقًا لرؤية الرئيس الأمريكي على حد تعبيره.

2ـ الأنشطة على الأرض

عشرات الأدلة الموثقة بعدسات أفراد من قوات الاحتلال، أظهرت أن تصريحات المسؤولين في سلطات الاحتلال تحولت إلى أفعال تدميرية شاملة على الأرض، كما أن أنشطة القادة أنفسهم أكدت ذلك، فبعد أن أعلن جيش الاحتلال تمدد عمليته البرية جنوب قطاع غزة وتوسيع المنطقة الأمنية العازلة التي أطلق عليها "منطقة التأمين الدفاعية"، أنذر الفلسطينيين بإخلاء كامل مدينة رفح بتاريخ 29 مارس/آذار الماضي، وأكد نتنياهو: «لقد قمت اليوم بزيارة مقاتلينا في غزة. إنهم يحاربون بقوة- وحماس تتلقى الضربات. لن نتوقف حتى نقوم بإنجاز كل أهداف الحرب وننتصر».

وفي 2 إبريل، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس، عن توسيع نطاق العملية العسكرية في غزة بشكل كبير، مشيراً إلى أنه سيكون هناك إخلاء واسع النطاق لمناطق جيدة، كما أشار إلى استيلاء قوات الاحتلال على "مساحات واسعة" من قطاع غزة، الأمر الذي "يجعل غزة أصغر مساحة وأكثر عزلة"، وفي 10 إبريل، زار كاتس محور موراغ بعد الانتهاء من إنشائه، وقال إن جيش الاحتلال يعمل على "دمج المناطق المستولى عليها ضمن الأحزمة الأمنية".

وفي 5 مايو، أكد سموتريتش في مؤتمر رعته صحيفة صهيونية دينية: «نحن نحتل غزة للبقاء» مشيراً إلى أن غزة "ستدمر بالكامل" وسكانها الفلسطينيون "سيغادرون بأعداد كبيرة

إلى دول ثالثة"، وفي اليوم نفسه أعلن نتنياهو أنه "لن يكون هناك دخول وخروج".

ويوم الأحد الموافق 18 أيار/مايو، أعلن جيش الاحتلال الإسرائيلي عن شنّ عملية برية شاملة تطال مناطق شمال وجنوب قطاع غزة، تحت مُسمّى "عملية عربات جدعون"، بعد أن صادق عليها رسمياً ما يُعرف بـ "الكابينت" في بداية الشهر ذاته. هذه الخطوة تُجسّد استراتيجية ممنهجة تُظهر كيف تعمل سلطات الاحتلال على توظيف كافة أجهزتها السياسية والعسكرية لتبرير انتهاكاتها، وهو ما يُضفي عليها صفة "إرهاب دولة" بامتياز.

3ـ التصريحات السابقة

تشكل هذه التصريحات والممارسات التصعيدية، المتواصلة منذ مارس الماضي، دليلاً صارخاً على توافر ركني الإبادة الجماعية ـ الفعل والقصد/النية ـ وتُضاف لسلسلة من التصريحات السابقة للمسؤولين الإسرائيليين ومنها التصريحات التي استندت إليها دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. فمن خطابات التحريض الصريح إلى التهديدات المباشرة، رسم قادة الاحتلال صورةً لا لبس فيها عن نواياهم تجاه غزة، ومن تلك تصريحات وصف بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة) للحرب بأنها "حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام"، مستخدماً تعبيراً "محو ذكر عماليق" في إشارة توراتية تُوظَّف لتبرير التطهير العرقي. أما إسحق هرتسوغ (رئيس إسرائيل) نفى صفة المدنيين عن سكان غزة بقوله: ""أمّة بأكملها هناك هي المسؤولة. الحديث عن مدنيين غير واعين وغير ضالعين هو غير صحيح "، وهو تصريح يُجرد الفلسطينيين من إنسانيتهم.

كما توعد يوآف غالانت (وزير الدفاع حينها): " غزة لن تعود كما كانت. سنقضي على كل شي.... لقد أفلتّ كل الكوابح!"، مُعلناً سياسة التدمير الشامل. ووسع إيتمار بن غفير (وزير الأمن القومي) دائرة الاستهداف ليشمل المدنيين: " عندما نقول إننا نريد إبادة حماس، فنحن نقصد أيضاً أولئك الذين احتفلوا، أيّدوا ووزعوا الحلوى ـ جميعهم إرهابيون ". أما وزير الزراعة فوصف العدوان بأنه "نكبة غزة 2023"، بينما دعا وزير التراث علناً إلى "إلقاء قنبلة نووية على غزة".

خامساً: أبرز النتائج والوصف القانوني لها

تهيمن إسرائيل هيمنة شاملة على حدود غزة ومعابرها، والمجالين البحري والجوي، وكذلك السيطرة التكنولوجية والاستخباراتية منذ إعلان انسحابها من القطاع سنة 2005، وهذه الهيمنة تكفي لتجعل من غزة منطقة محتلة وفق المادة 42 من لوائح لاهاي لعام 1907، ما يحتم على سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضمان حماية المدنيين وفق المادة 2 والمادة 6 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ما يحدث منذ أكتوبر 2023، يشير إلى أن ما فعلته إسرائيل وتفعله، لا هدف منه غير تعطيل الحياة المدنية، بارتكاب جرائم تنتهك القانون الدولي وتحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية. وبالنظر إلى آثار سياسة التفتيت الجغرافي وتقسيم غزة إلى مناطق "إنسانية، قتالية، عازلة"، تتضح الخروقات والانتهاكات، التي تؤكد استهداف الوجود الفلسطيني نفسه:

ـ التأثير ات على التكوين السكاني:

من الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي تحت مسمى المناطق الإنسانية، القتل العمد للسكان بمن فيهم المغادرين من منازلهم، في الطرقات أو قرب نقاط العبور، أو في مراكز الإيواء. ومنذ تفعيل إسرائيل لآليتها بتوزيع المساعدات في "مواقع جغرافية إنسانية" تحولت هذه المناطق إلى مصائد لتصفية المدنيين المفترض حمايتهم وضمان وصول المساعدات الكافية لهم، وكلها جرائم تحظرها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948 والمادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ومن مخاطر التفتيت الجغرافي على السكان، وضع المدنيين في جزر معزولة، وتقطيع الأواصر الاجتماعية نتيجة حرمان الأفراد من حرية التنقل، ما يشكل انتهاكاً للمادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة، علاوة على الآثار المدمرة للعلاقات الاجتماعية وانعكاسها على مستقبل وجود الفلسطينيين حتى على مستوى العائلات الصغيرة. كما أن تقسيم غزة إلى مسمى مناطق إنسانية وأخرى قتالية، يعني ذلك تكثيف أوامر التهجير القسري، ما يعد انتهاكاً صارخا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المدنيين من داخل أراضيهم، مهما كانت دواعي هذا النقل.

ويشكل التهجير في سياق نزاع مسلح جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، علاوة على توصيفات أخرى تتعلق بكل جزئية تتضمنها الجرائم الناجمة عن إخضاع المدنيين لظروف معيشية تؤدي إلى فنائهم.

إبادة الممتلكات:

يُلزم القانون الدولي، قوات الاحتلال بحماية الممتلكات، ويحظر استهدافها أو الاستيلاء عليها. غير أن الأعمال التي تنفذها إسرائيل في غزة تتجاوز معنى الاستيلاء وتتسق مع سياسة إبادة المدن. ذلك أن الهجمات التي تطال الوحدات السكنية والمنشآت المدنية الخدمية والأراضي الزراعية تخرق بوضوح المبدأ الجوهري للقانون الإنساني المتمثل في مبدأي "التمييز" "والتناسب"، إذ يحظر القانون الدولي قصف المباني السكنية، دون مبرر عسكري واضح. حتى في حال وجود هدف عسكري، يجب ألا تكون الأضرار الجانبية (على المدنيين أو البنية التحتية) مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة، وهو ما لا يتحقق في حالة غزة، حيث تُظهر الوقائع أن حجم الأضرار يفوق بكثير أي مزاعم تتعلق بالضرورة العسكرية. كما أن استهداف البنية التحتية للقطاعات الخدمية، مثل تدمير المنظومة الصحية، يأتي ضمن محاولات إحكام الحصار وتهجير السكان قسريًّا، وهذه الأفعال مقترن بنيّة مبيتة للتدمير المادي، وهي من الأفعال المكوِّنة لجريمة الإبادة الجماعية التي نصت عليها المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، نظراً لما يشكله ذلك من تهديد مباشر لحياة المدنيين وفقًا لمعايير الحق في الحياة والحق في الصحة المنصوص عليهما في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تأثيرات التغيير الجغرافي:

تكشف سياسة تقسيم غزة إلى مناطق، عن سعي السلطات الإسرائيلية لطرد سكان غزة واحتلال أراضيها احتلالاً دائماً، ويتجلى هذه الهدف بوضوح بإعلان ضم مساحات كاملة إلى ما يسمى بالمنطقة العازلة، في إجراءات توسعية من دون ضرورة عسكرية، وهو ما يعني تغييرًا قسرياً في وضع الأراضي المحتلة، وهو ما تحظره المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. ويعد إنشاء مواقع عسكرية دائمة داخل أرض محتلة، ومنع السكان من العودة إليها، شكلاً من أشكال الضم الفعلي التي تنتهك بوضوح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. كما أن إقامة ما يعرف بالمناطق العازلة/ الأمنية، يكشف النية المبيتة لتغيير جغرافي وديموغرافي قسري، ما يعد جريمة فصل عنصري بموجب اتفاقية الأبارتايد لعام 1973.

التوصيات:

هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى ارتكاب إسرائيل أفعالاً تحظرها اتفاقية منع الإبادة الجماعية، بقصد خاص هو تدمير المدنيين بصفتهم فلسطينيين، ومن بين تلك الأفعال، ما يرتبط بتقليص أرض غزة وتفتيتها جغرافياً، وإخضاع المدنيين لظروف معيشية مميتة تجبرهم على الرحيل. إن استمرار هذا الوضع الخطير على مدى 20 شهراً، وعرقلة تحقيق العدالة والمساءلة في جريمة الإبادة الجماعية يرسم صورة قاتمة على مستقبل حقوق الإنسان في العالم، ما يستوجب وضع حد لهذه الأفعال المحظورة فوراً. ومن هذا المنطلق، ووفقاً لما أورده التقرير، تضع صحفيات بلا قيود هذه المطالب والتوصيات:

- الإدانة العاجلة، للوجود العسكري الاسرائيلي في قطاع غزة، ورفض تغيير حدودها الجغرافية وتركيبتها السكانية، أو تقليص مساحتها بأي شكل من الأشكال، والمطالبة بإنهاء كل إجراءات التفتيت الجغرافي في قطاع غزة، فوراً.

- على المجتمع الدولي اتخاذ كافة التدابير والمواقف التي من شأنها وقف أعمال الإبادة الجماعية في غزة. بما في ذلك وقف المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة، وتعليق الاتفاقيات الثنائية، وقطع كافة اشكال التعاون مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على وقف الحرب والانسحاب من الأراضي الفلسطينية.

- السماح بمرور كميات كافية وآمنة من المواد الأساسية لإعادة الإعمار وإصلاح الوحدات السكنية والمنشآت المدنية، والسماح لجميع المدنيين المهجرين قسراً بالعودة إلى أماكن إقامتهم أو المناطق التي يختارونها دون أي قيود تنتهك حرية التنقل.

- إدخال المساعدات الإنسانية الضرورية إلى غزة بعيداً عن آلية توزيع المساعدات الإسرائيلية، وإلغاء مناطق التوزيع وفق الآلية التي تطبقها سلطات الاحتلال، والتي حولت مناطق التوزيع إلى مصائد لتصفية الفلسطينيين.

- رفض أي ابتزاز أو ضغوطات تتعرض لها محكمة العدل الدولية، والدعوة لمساندتها للتوسع في تحقيقاتها بالانتهاكات الإسرائيلية التي تدخل في نطاق عمل المحكمة، بما يساهم في تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات، إلى العدالة، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

- الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسماح بدخول الوفود الحقوقية والصحفية والمحققين الدوليين إلى غزة، للمساهمة في رصد وتوثيق آثار وتداعيات التقسيم الجغرافي على حقوق الإنسان.